اقتصاد

حمرة: لن نتدخل في السوق ولا بدولار واحد وكل المقدرات لتمويل الدولة والسلع الأساسية

وزير المالية: ٢٤٠٠ مليار ليرة ودائع في المصارف الحكومية جزء كبير منها جاهز للإقراض

الوطن - تصوير: طارق السعدني

كشف وزير المالية مأمون حمدان أن المصارف الحكومية السورية لديها من الودائع ما يفوق ٢٤٠٠ مليار ليرة سورية، هذا بالإضافة إلى الودائع الموجودة في المصارف الخاصة، وجزء كبير من هذه الودائع جاهزة للإقراض.

جاء ذلك خلال افتتاح فعاليات مؤتمر «التمويل المصرفي صمام أمان الانتعاش الاقتصادي»، الذي انعقد تحت رعاية وزير المالية، في فندق الداماروز في دمشق، بحضور حشد من المستثمرين ورجال الأعمال والعديد من الخبراء والمختصين في مجال المال والمصارف والتأمين من القطاع العام والخاص والهيئات العامة ورؤساء غرف التجارة والصناعة في دمشق وريفها.

وفي تصريح للصحفيين أكد الوزير حمدان أن الهدف الأساسي من المؤتمر هو التعرف على أهم المشكلات والثغرات التي يمكن أن تكون في النظام المصرفي السوري، سواء القطاع الخاص أم العام من خلال فتح باب النقاش بين الحكومة ورجال الأعمال من جهة، ورجال الأعمال والممولين والمصرفيين من جهة أخرى.

ولفت إلى أن التمويل مهم جداً من أجل دفع عملية الإنتاج بالدرجة الأولى، وقد قررنا في سورية الاعتماد على أنفسنا، لذلك أتى هذا المؤتمر كي يشجع الانتعاش الاقتصادي ودورة الإنتاج ومن ضمنها إعادة الإعمار.

ولفت حمدان إلى أن المصارف هي مصدر من مصادر التمويل، إذ هناك مصادر أخرى أيضاً، مثل الشركات المساهمة، وأساليب أخرى كالتشاركية، إذ هناك قوانين مثل قانون التشاركية والاستثمار الجديد الذي على الأبواب، ولا بد لنا من استثمارها من أجل إنعاش الاقتصاد في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام المصرف الصناعي عمر سيدي أن المصرف قدم قروضاً بقيمة نحو ٤ مليارات ليرة، إذ بلغ عددها ٤٠٠ قرض، وذلك بعد استئناف منح القروض في الشهر الثامن عام ٢٠١٨، التي كانت في أغلبها للصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن.

ولفت إلى أنه لم تتقدم منشآت صناعية ضخمة حتى الآن للاقتراض من المصرف، علماً بأن منح ميزة للمنشآت المتضررة، حيث خفّض معدل الفائدة من ١٢ إلى ١٠ بالمئة، مستفيدين بذلك من ٢ بالمئة حسم. أما بالنسبة للمقاولين، فقد تم تعديل تعليمات المصرف في الفترة الأخيرة، إذ تم رفع السقوف لأكثر من مئة بالمئة، وبالنسبة للمؤونات تم تخفيضها، إذ أصبحت تتراوح بين ٥ و٢٠ بالمئة كحد أدنى على حين كانت في السابق تصل إلى ٥٠ بالمئة، أما بالنسبة للمقاول الذي يقدم ضمانة عقارية فيدفع مؤونة ٥ بالمئة فقط.

وأشار إلى أن معدلات الفائدة نسبة إلى ظروف البلد لفترة طويلة أي ١٠ سنوات هي ١٢ بالمئة، أما لخمس سنوات فأقل من ١١ بالمئة، أما إذا كان القرض لسنة أو سنتين فهي ١٠ بالمئة.

وفي معرض حديثه عن القروض المتعثرة، لفت إلى أن نسب تحصيلها منخفضة، وذلك يعود إلى الضمانات غير القابلة للتسييل، كما أن إجراءات التقاضي طويلة جداً، «ولذلك تقدمنا بمشروع تسوية جديد نعطي فيه مزايا معينة أو إعفاءات إضافية لأصحاب القروض المتعثرة، وهذا المشروع قيد الدراسة بين وزارة المالية والحكومة، ونأمل أن يصدر قريباً، مع العلم أنه في عام ٢٠١٧ حصّلنا مبلغاً قدره ٤,٥ مليارات ليرة، وفي عام ٢٠١٨ حصلنا مبلغاً وقدره ٢,٥ مليار، وعام ٢٠١٩ حصلنا مبلغاً وقدره قدره ١,٦ مليار».

أرقام «المركزي»

كشف نائب حاكم مصرف سورية المركزي محمد حمرة عن أحدث أرقام لم يصدرها المصرف بعد، وهي أن حجم موجودات المصارف بلغت ٧٥١١ مليار ليرة، زادت عن العام الماضي ١٣ بالمئة، وبلغت التسهيلات للعملات كافة ٢٤٢٣ مليار ليرة، أما التسهيلات بالليرة السورية فبلغت ٢٠٦٨ ملياراً، وزادت بنسبة ٢٨ بالمئة، ما يساعد المصارف على الإقراض، كما أن الودائع بالليرة السورية حالياً ٢٩٧٣ مليار ليرة، زادت بنسبة ٨ بالمئة عن السنة الماضية، وللعملات كافة تجاوزت ٤٠٠٠ مليار، وبنسبة زيادة تجاوزت ١٠ بالمئة.

ولفت إلى أن المصارف الآن تعاني حالة فائض في السيولة، وليس نقصاً، إذ تجاوزت ١٧٠٠ مليار ليرة، وهذه فرص جيدة من أجل إعادة الإعمار وتمكن المركزي من أن يقوم بدوره، لافتاً إلى أن هناك مسؤولية كبرى على المصارف كي تقوم بالإقراض بجرأة.

وفيما يتعلق بإستراتيجية المصرف المركزي لفت إلى أن المصرف قام بتشجيع المصارف على منح القروض، وخلال شهرين تم إلغاء مجموعة من القرارات التي تحدّ من عملية الإقراض، والمركزي يراقب فقط، لكن هناك ضوابط احترازية لا يتم التساهل بها، بمعنى أنه سمح بالإقراض من دون أن تنخفض السيولة تحت ٣٠ بالمئة، ومعدل كفاية رأس المال لا يسمح أن ينخفض تحت ٨ بالمئة، وكل ذلك في صدد قيام البنك المركزي بواجبه في متابعة البنوك في كل مؤشر ورقم.

واعتبر حمرة أن ذلك هو السبب المباشر الذي حافظ على القطاع المصرفي، «إذ لم نشهد حالات إفلاس للمصارف، بل إننا ننطلق نحو تحقيق الأرباح، وإنه لأول مرة في عام ٢٠١٨ -خلال سنوات الحرب- تم تسجيل أرباح تشغيلية حقيقية للمصارف».

وأشار إلى أنه على حين كان النفط والحبوب تشكل أهم موارد الدولة للقطع الأجنبي أصبحت الآن تشكل أكبر الأعباء، وأصبحنا نشتريها، والمركزي لم يتهاون في ذلك حيث دفع خلال شهر ٢٤٠ مليار ليرة لاستلام موسم القمح بمقدار مليون طن.

وعن سعر صرف الليرة إذا ما كان حقيقياً أو وهمياً أجاب بوجوب الاحتمالين، منوهاً بأن المصرف يحاول تقليل الفجوة بين السعرين، الرسمي، وفي السوق الموازية «السوداء» آملاً النجاح في ذلك.

ولفت إلى أنه تم اتخاذ قرار حاسم في المصرف المركزي بأنه لن يتدخل في السوق ولا بدولار واحد، مثل السابق، وكل مقدرات المركزي سوف تخصص لتمويل الدولة والسلع الأساسية.

أما بالنسبة لإدارة السيولة، فقد أشار إلى تجربة شهادات الإيداع السابقة، ووصفها بأنها ناجحة جداً.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لبنك بركة محمد عبد الله حلبي أن سورية بحاجة لمشاريع كبيرة ومتنوعة ومتعددة، لافتاً إلى أن الإنتاج والتصدير هو الحل الأمثل وأنه لا داعي لأن نعود ونخترع الدولاب.

ونوّه بأنه من مصلحتنا في سورية جذب المستثمرين، لكنه يحتاج إلى رؤى اقتصادية واضحة، أي أن نحدد الأولويات، بمعنى أنه لدينا إمكانيات محدودة ومجالات عمل صناعية كبيرة ومتعددة، وطرح سؤالاً وصفه بأنه مهم ويجب أن يكون له إجابة وهو «من أين نبدأ؟».

بدوره، أكد مدير عام بنك بيبلوس كرم بشارة أن المصارف جاهزة، ولديها البنى التحتية، ولكنها بحاجة لتضافر الجهود، والجهد الأكبر يجب أن يكون حكومياً، لافتاً إلى أن حجم السيولة الموجودة في كل المصارف غير كاف لتمويل إعادة الإعمار، لذا نحن بحاجة إلى استقطاب سيولة داخلية وخارجية، وأيضاً لابتكار وسائل جديدة للتمويل، وتفعيل قانون التشاركية، حتى تتمكن الدولة من تمويل المشاريع الكبيرة.

أما مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف فبين أن النظام المالي في سورية يعتمد على التمويل المباشر، إذ إن السوق بشكل عام يفتقد إلى أدوات سياسية نقدية ومالية متطورة، مشيراً إلى أنه يجب أن نكون قادرين على وضع نظام مصرفي قادر أن يحافظ على استقلاليته.

توصيات

توصل المشاركون في المؤتمر إلى ١٤ توصية، تضمنت تطوير التشريعات المالية والمصرفية بما يضمن تعزيز الشفافية والمرونة لتشجيع الاستثمار، واستكمال إجراءات استصدار قانون الاستثمار الجديد وإصدار قانون حديث لإدارة المصارف العامة وتعديل قانون تسوية القروض المتعثرة، ودعم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بإجراءات ميسرة بالتأسيس والتمويل.

إضافة إلى العمل على تنويع الضمانات التي تطلبها المصارف للإقراض وعدم اقتصارها على الضمانات العقارية، واعتماد فكرة التمويل للمشروعات الكبرى على مراحل حياة المشروع بضمانة المنشأة وموجوداتها، والإسراع بتفعيل مؤسسة ضمان مخاطر القروض لدعم عملية تمويل المشروعات، وإيجاد المحفزات لعودة رؤوس الأموال السورية الموجودة في الخارج للمشاركة بعملية التمويل للمرحلة القادمة.

كما تضمنت التوصيات تفعيل التأجير التمويلي كأحد الخيارات المتاحة لتمويل قطاع الأعمال، وتشجيع عملية تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة، والإسراع بتطبيق الدفع الإلكتروني والاستفادة من ميزاته إلى أقصى حد ممكن، وإيجاد الآليات اللازمة لتحفيز الطلب المحلي وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز الثقافة المصرفية لزيادة نسبة الودائع من الكتلة النقدية الموجودة في السوق، وتطوير أدوات السوق المالية والمصرفية.

إضافة إلى تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية الإستراتيجية، وتفعيل الأدوات الادخارية مثل شهادات الإيداع والسندات والصكوك الإسلامية، والاستفادة القصوى من دعم أسعار الفائدة المخصص ضمن الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٩ والبالغة ٢٠ مليار ليرة.

الجهاز المركزي للرقابة المالية في حديث مفتوح مع الإعلام

برق لـ«الوطن»: نسبة كبيرة من الشكاوى كيدية ونعمل على الرقابة الوقائية

وكيل «الاقتصادية»: ٣٢ بالمئة من مبالغ الفساد المحقق فيها تم استردادها

عبد الهادي شباط

سجل اللقاء الذي جمع الإعلاميين مع إدارة الجهاز المركزي للرقابة المالية أمس تفاعلاً ملحوظاً، وغلب على اللقاء طابع التحاور، إذ اقتصر حديث رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد برق على نصف ساعة قبل أن يعتذر وينسحب من اللقاء لسبب مهمة عمل عرّف خلالها بالمهام الرئيسية لعمل الجهاز من رقابة وتدقيق وتحقيق، ليبدأ الحوار بعدها بين الإعلاميين والمديرين المعنيين في الجهاز.

جاء ذلك ضمن فعاليات المنبر الإعلامي في مؤسسة الوحدة الذي ينظمه فرع دمشق لاتحاد الصحفيين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس الجهاز أن الكثير من عمل الجهاز بات يتجه نحو الرقابة الوقائية، وتسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتأشير وضبط الشكاوى الكيدية التي تصل للجهاز، إذ تشكل تلك الشكاوى نسبة كبيرة من إجمالي ما يرد للجهاز من شكاوى، وهو ما يسهم في هدر عمل كوادر الجهاز والجهات العامة، منوهاً بأن دور الجهاز في التحقيق ينتهي مع إحالة الملف التفتيشي للقضاء ليصبح بعدها الملف من اختصاص المحكمة المنظور أمامها.

وفي إجابته عن سؤال «الوطن» عن كيفية قياس أثر الجهاز المركزي للرقابة المالية في حماية المال العام، بيّن وكيل الشؤون الاقتصادية خليل علاء الدين أن أحد المؤشرات هو حجم الأموال المستردة، إذ تجاوزت هذه المبالغ في العام الماضي ١١,٥ مليار ليرة سورية، ونحو ٧٤٩ ألف دولار و٢٥٤ ألف يورو، إذ أسهمت مديرية التحقيق في الكشف عن حالات فساد وتلاعب بنحو ٦ مليارات ليرة تم استرداد نحو ملياري ليرة منها وهو ما يمثل استرداد نحو ٣٢ بالمئة من إجمالي المبلغ، وفي القطاع الإداري تم الكشف عن نحو ٣ مليارات ليرة استرد منها قرابة ٩٠٠ مليون ليرة على حين تم الكشف عن نحو ملياري ليرة في القطاع الاقتصادي.

> وكيل «التأشير»: التأخير في الترفيعات سببه الجهات العامة وليس الجهاز

حماية المال العام

اعتبر وكيل الجهاز لشؤون التأشير أحمد الملحان أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن بها قياس أثر الجهاز المركزي في حماية المال العام إضافة للمبالغ التي يتم الكشف عنها والمستردة، فعلى سبيل المثال هناك الكثير من الملفات والأموال العامة التي استطاع الجهاز حمايتها وصيانتها عن طريق الوقاية ومتابعة أعمال التدقيق والرقابة ورفع الكثير بالمذكرات والتوصيات حول قضايا اطلع عليها الجهاز للجهات الوصائية.

وبيّن الوكيل الاقتصادي أن عدد العاملين لدى الجهاز غير كافٍ للقيام بكل المهام لذلك يتم الاكتفاء في أعمال الرقابة في الجهاتً العامة بعينات عمل عشوائية بمعدل بين ١٥ و٢٥ بالمئة من إجمالي عمل هذه الجهات، على أن تدقق هذه العينات بواقع ١٠٠ بالمئة، وأكد أن الجهاز يدفع باتجاه علاقات إيجابية مع الجهات العامة بما يسهم في زيادة فاعلية العمل الرقابي والتدقيقي والتفتيشي لدى هذه الجهات، وأن هناك حالة تنسيق مع هيئة الرقابة والتفتيش حول الملفات التي يتم التعامل معها لدى الجهات العامة بحيث لا يتدخل أي جهاز في عمل الجهاز الآخر، مبيناً أن الرقابة الداخلية في الجهات العامة لا ترتبط بعمل الجهاز المركزي، وهي تتبع لهيئة الرقابة والتفتيش.

واعتبر أن معظم هذه الرقابة غير مجدية، ولا تحقق نفعاً يذكر بسبب ارتباط تسمية مديريها ومنحهم العلاوات والمكافآت وتخصيصهم بالسيارات من قبل رؤسائهم في العمل، وبين أن مديرية التحقيق لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية تقوم بعمل تفتيشي مشابه لما تقوم به هيئة الرقابة والتفتيش، وهو بخلاف ما هو سائد من أن عمل الجهاز يقوم على التدقيق والرقابة فقط.

تدقيق كامل المسابقات

بدوره، بيّن وكيل شؤون التأشير أن لديه حاجة لأكثر من ٣٠٠ مفتش، إذ يعمل حالياً قرابة ٧٠٠ مفتش في الرقابة على نحو ٣٥٠٠ جهة عامة في القطاع الإداري والاقتصادي، وأن كل المسابقات التي يتم الإعلان عنها في الجهات العامة بات تدقيقها يتم مسبقاً من الجهاز، وذلك لضمان عدم حدوث مخالفات أو أخطاء في شروط وتفاصيل هذه المسابقات بعد الإعلان عنها.

وأوضح أن الجهاز يعمل على تأشير أجور وترفيعات العاملين في الجهات العامة وفق خطة عمل قائمة، وأن حالات التأخير في كثير من الحالات تعود للجهات العامة وليس للجهاز، منوهاً بأن الكثير من هذه الجهات لا تلتزم بنماذج العمل التي يعممها الجهاز عليها رغم القيام بالكثير من دورات التدريب على هذه النماذج.

«دمشق الشام القابضة» تعقد هيئتها العامة العادية

تم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة دمشق الشام القابضة المساهمة المغفلة الخاصة في الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٩/٩/١٢ بمقر الشركة، وذلك بحضور كل من محافظ دمشق المهندس عادل العلبي رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس شركة دمشق الشام القابضة، وبحضور ممثل مدير مديرية الشركات بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إضافة إلى كل من مدقق الحسابات الخارجي والمستشار القانوني.

وتم سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٨ وخطة العمل للسنة المالية ٢٠١٩، ومناقشته والتصديق عليه.

كما تم سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية المقرة من قبل مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١٨، ومناقشته والتصديق عليه.

وجرت مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر المقر من مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٨ والتصديق عليها، انتخاب مدقق حسابات للسنة المالية ٢٠١٩ وتعيين تعويضاته، إضافة لإقرار تعيين عضو في مجلس الإدارة، وإبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن عام ٢٠١٨، وفي نهاية الاجتماع تم التصديق على جميع البنود الواردة في الأجندة.

الجدير بالذكر أن شركة دمشق الشام القابضة تأسست بتاريخ ١٧ كانون الأول لعام ٢٠١٦ كشركة خاصة، برأسمال ٦٠ مليار ليرة سورية، بهدف إدارة أملاك محافظة دمشق ضمن المناطق التنظيمية، والأملاك الأخرى للمحافظة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، والقيام بتفويض من المحافظة وبالنيابة عنها بإدارة أي من المناطق التنظيمية، والقيام بالخدمات التنموية التي يتم تقديمها للمواطنين وفق أفضل المعايير والارتقاء بمستوى جودة تقديم هذه الخدمات بما يخدم رفع مستوى الرفاه الاجتماعي.

إضافة للاستثمار عن طريق المشاركة بهدف تأسيس شركات خاصة لاستثمار أملاك وخدمات المحافظة داخل وخارج المناطق التنظيمية، وهي شركات تعمل وفق أحكام قانون التجارة وقانون الشركات الخاص، علماً بأن الشركة حالياً تشهد إقبالاً من المستثمرين، وتتابع إنجاز أعمالها، بشكل حثيث، وبمتابعة تفصيلية، مستمرة، لضمان جودة الأعمال المخطط لها.

انطلاق «إعادة إعمار سورية» بمشاركة ٣٩٨ شركة من ٣١ دولة

سيف الدين لـ«الوطن»: مفاوضات مع المشاركين للاتفاق على مجالات التعاون

ياغي: المشاركة هذا العام ٣ أضعاف العام الماضي

رامز محفوظ - وفاء جديد

تحت رعاية وزارة الأشغال العامة والإسكان تم افتتاح معرض «إعادة إعمار سورية» بدورته الخامسة مساء أمس وذلك في مدينة المعارض بدمشق بحضور رسمي وممثلين للفعاليات الاقتصادية ورجال أعمال ومهتمين ومعنيين في مجال بناء وإعادة الإعمار. وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير الإسكان محمد سيف الدين أن المشاركات في المعرض كانت ٣١ دولة، عبر ٣٩٨ شركة، مشيراً إلى أن سورية سوف تستفيد من تجارب هذه الدول والشركات وتعرض ما لديها، وذلك بهدف المساهمة في عملية إعادة الإعمار.

ونوه بأن ما يميز الدورة الحالية للمعرض هي التقنيات الحديثة التي تم عرضها، والمشاركة الفعالة لبعض الدول بأجنحة واسعة، مثل إيران وروسيا.

ولفت إلى أنه سيتم إجراء مفاوضات مع الجهات المشاركة في المعرض والاتفاق على مجالات التعاون.

من جانبه بين مدير عام مؤسسة الباشق المنظمة للمعرض تامر ياغي لـ«الوطن» أن المشاركة جيدة هذا العام، مشيراً إلى وجود جناح دولي متكامل، في أكبر صالات معرض دمشق الدولي، لافتاً إلى أن المشاركة الإيرانية في المعرض هي الأضخم خارج إيران منذ عشرين عاماً، والوفد الإيراني المشارك يمثل ٨٤ شركة من كبرى الشركات الإيرانية في الصناعة والتكنولوجيا والإلكترونيات.

ولفت إلى وجود مشاركات أوروبية جديدة من هنغاريا وسلوفاكيا، إضافة لعودة الإيطاليين والفرنسيين إلى المعرض، مشيراً إلى أن ما يميز هذه الدورة هي المشاركة الواسعة، إذ إنه رغم تشديد الحصار على سورية، فقد بلغت المشاركة هذا العام ثلاثة أضعاف المشاركة في العام الماضي.

وبين أن المشاركة الروسية كانت فردية في العام الماضي، أما اليوم فيوجد جناح كامل، لافتاً إلى أن المعرض يعطي فرصة للاطلاع على أحدث تكنولوجيا ومواد ومعدات إعادة الأعمار.

بدوره أكد رئيس الوفد الروسي المشارك في معرض إعادة الإعمار بدورته الخامسة إيفور مدفيف، أن الجانب الروسي يعير اهتماماً كبيراً لهذا المعرض، لأنه دليل واضح لبذل كل الجهود لإعادة الإعمار في سورية، وروسيا جاهزة لمشاركة فعالة في إعادة الإعمار، لافتاً إلى وجود عشر شركات روسية تشارك في المعرض، وهذه الشركات تمثل سبعة أقاليم روسية، في مجالات مختلفة كالنفط والثروات المعدنية والأدوات الكهربائية والمنتجات الكيماوية وغيرها من المنتجات.